

Distr.: General
10 July 2013
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٩٩٤ المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

"قدم المنسق الخاص لشؤون لبنان ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى مجلس الأمن في أعقاب تقديم تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

"ويشير مجلس الأمن إلى كل قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان.

"ويرى مجلس الأمن في الهدوء الذي ما زال سائدا عبر الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) أمرا مشجعا. ويحث جميع الأطراف على بذل كل جهد ممكن لضمان استمرار وقف الأعمال القتالية، ويشدد على ضرورة أن تواصل هذه الأطراف العمل مع المنسق الخاص واليونيفيل، بما في ذلك من خلال الآلية الثلاثية، للتركيز مجددا على هدف تحقيق وقف إطلاق نار دائم وللتفكير إيجابيا في كيفية المضي في معالجة كل المسائل العالقة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويشير المجلس أيضا إلى ضرورة أن تضمن جميع الأطراف احترام حرية تنقل اليونيفيل احتراماً كاملاً ودون عوائق.



”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء كل الانتهاكات لسيادة لبنان ويدعو جميع الأطراف إلى أن تحترم احتراماً تاماً سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

”ونظراً لتزايد التأثير الواضح للأزمة السورية على استقرار لبنان وأمنه، يؤكد مجلس الأمن قلقه المتزايد إزاء الزيادة الملحوظة في إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان، التي أوقعت قتلى وجرحى بين السكان اللبنانيين، فضلاً عن عمليات التوغل والخطف وتهريب الأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية. ويعرب مجلس الأمن أيضاً عن قلقه إزاء سائر الانتهاكات الحدودية. ويكرر مجلس الأمن احتجاج الرئيس ميشال سليمان، في رسالته المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على القصف المتكرر الذي تقوم به الأطراف المتنازعة، بما فيها القوات المسلحة العربية السورية وجماعات المعارضة المسلحة السورية، والذي ينتهك سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

”ويشير مجلس الأمن كذلك بقلق عميق إلى المستجدات المتعلقة بتورط أطراف لبنانية في القتال داخل سوريا. ويهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف اللبنانية أن تجدد الالتزام بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان، وأن تقف صفاً واحداً وراء الرئيس ميشال سليمان في هذا الصدد، وأن تكف عن أي تورط في الأزمة السورية، انسجاماً مع التزامها بإعلان بعثا الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويكرر مجلس الأمن كذلك الدعوة التي أطلقها الرئيس سليمان إلى الأطراف في سوريا لتجنّب العمل العسكري بالقرب من الحدود اللبنانية.

”وإزاء محاولات تقويض استقرار البلاد، يشجع مجلس الأمن جميع الأطراف في لبنان على إظهار وحدة وتصميم متجددين لمقاومة الانزلاق إلى النزاع ويشيد في هذا الصدد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس ميشال سليمان للحفاظ على وحدة لبنان واستقراره، ويؤكد على ضرورة مواصلة توفير الدعم السياسي الواسع النطاق لمؤسسات الدولة.

”ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف في لبنان على مواصلة العمل مع رئيس الوزراء المكلف تمام سلام بما يتيح تأليف حكومة بصورة عاجلة. ويشجع المجلس كذلك جميع القادة اللبنانيين على معاودة الجهود للاتفاق على ترتيبات إجراء

الانتخابات النيابية، بما ينسجم مع التقاليد اللبنانية الديمقراطية العريقة ويتمشى مع الإطار القانوني والدستوري.

”ويشدد مجلس الأمن أيضا على ضرورة تقديم الدعم إلى السلطات الأمنية والقضائية بما يمكنها من مكافحة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بأعمال العنف. ويشير أيضا إلى ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب في لبنان ويعيد تأكيد دعمه الكامل لعمل المحكمة الخاصة بلبنان، ويحث السلطات اللبنانية على مواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد، بما فيها المسائل المالية. ويهيب المجلس بجميع الأطراف التعاون مع المحكمة تعاونًا تامًا.

”ويدين مجلس الأمن أيضا أعمال العنف التي قامت بها مؤخرًا جماعات مسلحة في جميع أنحاء لبنان، بما فيها تلك الموجودة في طرابلس وصيدا، والتي أدت آخرها إلى قتل ما لا يقل عن ١٦ جنديا وجرح أكثر من ٥٠ آخرين، ويعرب عن تعازيه لأسر الضحايا. ويقرّ مجلس الأمن أيضا بالدور الحيوي الذي تضطلع به القوات الأمنية والمسلحة اللبنانية في بسط سلطة الدولة والحفاظة عليها وفي مواجهة التحديات الأمنية الجديدة. ويدعو المجلس القادة اللبنانيين بمختلف أطيافهم وجميع الطوائف اللبنانية إلى تقديم كل دعم ممكن إلى الجيش اللبناني باعتباره مؤسسة وطنية ومحيدة وركنا أساسيا من أركان استقرار البلد.

”ويساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء التدفق الهائل للاجئين الهاربين من العنف في سوريا، والذين بات مجموعهم يفوق ٥٨٧ ٠٠٠ لاجئ سوري و ٦٥ ٥٠٠ لاجئ فلسطيني إضافي في لبنان. ويشيد المجلس بالجهود السخية التي يبذلها لبنان لاستضافة هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم، وهو يشجع على إنشاء هياكل مؤسسية كاملة الصلاحية لتضطلع بمسؤوليات التخطيط والتنفيذ والتنسيق.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تقديم دعم دولي منسق قوي إلى لبنان لمساعدته على مواصلة مواجهة التحديات الراهنة المتعددة التي تتهدد أمنه واستقراره. ويشجع على زيادة الدعم الدولي للجيش اللبناني، استجابةً لخطة تنمية القدرات التي أطلقها الجيش اللبناني مؤخرا، وكذلك في سياق الحوار الاستراتيجي بين الجيش اللبناني واليونيفيل. وينوّه المجلس بالحاجة الملحة بشكل خاص إلى تقديم المساعدة التي من شأنها تعزيز قدرات الجيش اللبناني في مجال ضبط الحدود.

”وبالنسبة إلى أزمة اللاجئين، يؤكد مجلس الأمن على ضرورة تقديم المساعدة على نطاق غير مسبوق بغية تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ومساعدة السلطات اللبنانية التي تواجه تحديات مالية وهيكلية استثنائية نتيجة لتدفق اللاجئين. ويهيب المجلس في هذا الصدد بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة المطلوبة في أسرع وقت ممكن للنداء المشترك الأخير للأمم المتحدة والحكومة اللبنانية، وهو يبحث في هذا الصدد الدول الأعضاء التي التزمت بتقديم الأموال على الوفاء بتعهداتها.
